الأمم المتحدة

A/68/603–S/2013/675

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
18 November 2013
Arabic
Original: French

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والستون
البند ١٠٠ (و) من جدول الأعمال
استعراض وتنفيذ وثيقة اختتام دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية عشرة: تدابير بناء الثقة على الصعيد الإقليمي: أنشطة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا

مجلس الأمن
السنة الثامنة والستون

رسالة مؤرخة ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لرواندا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه، بصفتي ممثلا للرئيس الحالي للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، تقرير الاجتماع الوزاري السادس والثلاثين للجنة الذي عقد في كيغالي في الفترة الممتدة من ٢٠ إلى ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٣ (انظر المرفق). وتجدون أيضاً إعلان كيغالي بشأن الحالة السياسية والأمنية والاجتماعية والإنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى الذي يرد مرفقاً بتقرير الأمين العام عن تدابير بناء الثقة على الصعيد الإقليمي وأنشطة اللجنة (A/68/384).

وأرجو ممتناً تعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ١٠٠ (و) من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أوجين ريشار **غاسانا**
الممثل الدائم

101213 041213 13-56958 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لرواندا

تقرير لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٤

ثانيا – سير الأعمال ٥

ألف – إقرار جدول الأعمال ٥

باء – انتخاب أعضاء مكتب اللجنة ٦

جيم – تقرير المكتب المنتهية ولايته ٦

دال – استعراض الحالة الجيوسياسية والأمنية في وسط أفريقيا ٧

أنغولا ٩

بوروندي ١٠

الكاميرون ١١

جمهورية أفريقيا الوسطى ١٢

الكونغو ١٣

جمهورية الكونغو الديمقراطية ١٤

غابون ١٥

غينيا الاستوائية ١٦

رواندا ١٧

سان تومي وبرينسيبي ١٨

تشاد ١٩
هاء – النظر في تقرير الخبراء عن قضايا نزع السلاح في المنطقة دون الإقليمية ٢٠
تنفيذ مبادرة سان تومي ٢٠
تنفيذ إعلان سان تومي ٢٣
حالة التصديق على اتفاقية كينشاسا ٢٤
تنفيذ مدونة قواعد السلوك لقوات الدفاع والأمن في وسط أفريقيا ٢٤
واو – النظر في تقرير الخبراء عن السلام والأمن في وسط أفريقيا واعتماد التقرر ٢٤
تنفيذ خارطة الطريق المتعلقة بمكافحة الإرهاب وبعدم انتشار الأسلحة في وسط أفريقيا ٢٤
مبادرة الاتحاد الأفريقي للتعاون الإقليمي من أجل القضاء على جيش الرب للمقاومة . ٢٥
القرصنة والأمن البحري ٢٦
ظاهرة الصيد غير المشروع ٢٧
زاي – مناقشة موضوع محدد: الوساطة في منطقة وسط أفريقيا ٢٩
حاء – تنفيذ إعلان ليبرفيل: استعراض الحالة المالية للجنة ٣٠
طاء – مكان الاجتماع المقبل وموعده ٣٠
ياء – مسائل أخرى ٣١
كاف – اعتماد تقرير الاجتماع الوزاري السادس والثلاثين ٣١
ثالثاً – كلمة شكر ٣١

أولا – مقدمة

١ – عقد الاجتماع الوزاري السادس والثلاثون للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا في كيغالي في الفترة الممتدة من ٢٠ إلى ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٣.

٢ – وشارك في الاجتماع الدول الأعضاء التالية: أنغولا، وبوروندي، وتشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، وسان تومي وبرينسيبي، وغابون، والكونغو.

٣ – وتولى أمانة اللجنة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا. وكان الأمين العام للأمم المتحدة ممثلاً بالسيد أبو موسى، الممثل الخاص للأمين العام في وسط أفريقيا ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا.

٤ – وشاركت كيانات الأمم المتحدة التالية في أعمال الاجتماع بصفة مراقب: مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا، ومركز الأمم المتحدة دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا، وفريق دعم الوساطة التابع لإدارة الشؤون السياسية في نيويورك، ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا.

٥ – وحضر كذلك بصفة مراقب كل من الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والجماعة الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى، والاتحاد الأفريقي، والمركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي والدول المجاورة.

٦ – وألقيت كلمتان في حفل افتتاح أعمال اجتماع الخبراء: كلمة لممثل حكومة رواندا، الأمين الدائم لوزارة الأمن الداخلي لرواندا، السفير فالنس مونيباغيشا، وكلمة لرئيس اجتماع الخبراء، السفير ريمون سيرج بالي. وسلط ممثل الحكومة الضوء، في الكلمة التي أدلى بها، على أمور منها العواقب الوخيمة المترتبة على تداول الأسلحة الخفيفة، وذكر بضرورة تأمين حيز يتنقل فيه الأشخاص دون التعرض لأي تهديد، حيث تكون المجموعات المسلحة قد انسحبت وتركت المكان لقوات الدفاع والأمن. وذكر رئيس اجتماع الخبراء، في الكلمة التي ألقاها بالمناسبة، بأن اجتماع اللجنة الخامس والثلاثين الذي عقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ في برازافيل، وصادف الذكرى السنوية العشرين لإنشاء اللجنة، خلُص إلى ضرورة تنشيط هذه الهيئة. واعتبر، من ناحية أخرى، أن الاجتماع السادس والثلاثين ينبغي أن يفتح صفحة جديدة بهدف تنشيط اللجنة. وبالتالي، فإن هذا الاجتماع

السادس والثلاثين يتيح فرصة إجراء تقييم للتوصيات الصادرة عن الاجتماع الخامس والثلاثين، وذلك من أجل تقديم مقترحات للاجتماع الوزاري.

٧ - وتخلَّل حفل افتتاح الاجتماع الوزاري ما يلي:

- كلمة الترحيب التي ألقتها وزيرة الخارجية والتعاون لرواندا، السيدة لويز موشيكيوابو؛
- رسالة الأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، تلاها السيد روجيه تشونغي، الأمين العام المساعد؛
- بيان الممثل الخاص للاتحاد الأفريقي في منطقة البحيرات الكبرى ورئيس مكتب الاتحاد الأفريقي في بوروندي، السفير بوبكر غاوسو ديارا؛
- رسالة الأمين العام للأمم المتحدة، تلاها الممثل الخاص للأمين العام في وسط أفريقيا ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، السيد أبو موسى؛
- كلمة وزير الخارجية والتعاون للكونغو، السيد باسيل إيكويي؛
- كلمة رئيس وزراء رواندا، الدكتور بيار هابوموريمي.

٨ - وخلال حفل اختتام الاجتماع الوزاري، ألقيت كلمتان:

- كلمة ختامية ألقاها الممثل الخاص في وسط أفريقيا ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، السيد أبو موسى؛
- بيان ختامي ألقته وزيرة الخارجية والتعاون لرواندا، السيدة لويز موشيكيوابو.

ثانيا – سير الأعمال

ألف – إقرار جدول الأعمال

٩ - أقرت اللجنة جدول الأعمال التالي:

(أ) إقرار جدول الأعمال؛

(ب) انتخاب أعضاء مكتب اللجنة؛

(ج) تقرير المكتب المنتهية ولايته؛

(د) استعراض الحالة الجيوسياسية والأمنية في وسط أفريقيا؛

(هـ) النظر في تقرير الخبراء المتعلق بمسائل نزع السلاح في المنطقة دون الإقليمية واعتماده؛

(و) النظر في تقرير الخبراء المتعلق بالسلام والأمن في وسط أفريقيا واعتماده؛

(ز) مناقشة موضوع محدد: الوساطة في وسط أفريقيا؛

(ح) تنفيذ إعلان ليبرفيل؛

(ط) مكان الاجتماع المقبل وتاريخه؛

(ي) مسائل متفرقة؛

(ك) إقرار تقرير الاجتماع الوزاري السادس والثلاثين.

باء – انتخاب أعضاء مكتب اللجنة

١٠ – انتخب الوزراء بالتزكية رواندا رئيسة للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا.

١١ – وانتخبت اللجنة أيضاً أعضاء المكتب الآخرين، على النحو التالي:

- نائب الرئيس الأول: تشاد؛
- نائب الرئيس الثاني: أنغولا؛
- المقرر: بوروندي.

جيم – تقرير المكتب المنتهية ولايته

١٢ – عرض الرئيس المنتهية ولايته موجزاً لما نفذ من أنشطة منذ الاجتماع الخامس والثلاثين والذكرى السنوية العشرين لإنشاء اللجنة، اللذين عقدا في الفترة من ٣ إلى ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ في برازافيل. وأهم هذه الأنشطة ما يلي:

- كفالة التحضير للاجتماع الوزاري السادس والثلاثين؛
- تذكير الدول الأعضاء بضرورة تنفيذ إعلان برازافيل، ولا سيما بشأن المساهمة في الصندوق الاستئماني والتمثيل الوزاري في الاجتماعات؛
- كفالة تصديق الدول الأعضاء على اتفاقية وسط أفريقيا لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وجميع القطع والمكونات التي يمكن أن تستخدم في صنعها وإصلاحها وتركيبها (اتفاقية كينشاسا)؛
- تشجيع مشاركة الدول الأعضاء في المؤتمر الدبلوماسي المتعلق بمعاهدة تجارة الأسلحة.

١٣ - وأدلى الرئيس المنتهية ولايته، بعد أن فرغ من بيانه، بالملاحظات والتوصيات التالية:

- يبدو أن ما أثاره الاجتماع الوزاري الأخير الذي تزامن مع الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لإنشاء اللجنة من زخم لم يحقق النتائج المتوخاة؛
- في الواقع، تكمن الأسباب الرئيسية التي تعيق عمل اللجنة في عدم تسديد الدول للمساهمات وعدم تطبيقها للقرارات والتوصيات؛
- تشكل وتيرة اجتماعات اللجنة ومدتها شواغل أخرى تستحق أن تبت فيها الدول الأعضاء. فالتأخر في عقد الاجتماع الوزاري السادس والثلاثين من جهة، وتقليص مدة أعماله إلى أربعة أيام، من جهة أخرى، من شأنه أن يدفع الأمم المتحدة إلى نقل الموارد التي كانت مخصصة للاجتماع إلى برامج أخرى؛
- يتعين على جميع أعضاء اللجنة أن يعاودوا التأكيد على مبدأ عقد اجتماعين وزاريين في السنة وتخصيص خمسة أيام لأعمال كل اجتماع، والدفاع عن هذا المبدأ لدى هيئات الأمم المتحدة المعنية؛
- لا بد من أن تفي الدول الأعضاء بالتزاماتها، ولا سيما عن طريق تسديد المساهمات المخصصة للصندوق الاستئماني. وربما كان من المستحب أيضاً أن تطلع اللجنة الدول الأعضاء بانتظام على أوجه صرف هذه الموارد.

١٤ - وأحاطت اللجنة علماً بالتقرير الذي عرضه رئيس المكتب المنتهية ولايته. وهنأت أعضاء المكتب المنتهية ولايته على ما أنجزوه من أعمال قيِّمة في إطار ممارسة مهامهم وعلى التحضير للاجتماع السادس والثلاثين للجنة.

١٥ - وأوصت اللجنة بأن يُدرج في جدول أعمال اجتماعاتها المقبلة بند يتعلق بتقييم التوصيات والقرارات.

دال - استعراض الحالة الجيوسياسية والأمنية في وسط أفريقيا

١٦ - لقد اتُّخذت الوثيقة المتعلقة باستعراض الحالة الجيوسياسية والأمنية في وسط أفريقيا التي أعدها الأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا أساساً لتبادل الآراء بين الدول.

١٧ - ويرتكز استعراض الحالة الجيوسياسية والأمنية في المنطقة دون الإقليمية على أربعة محاور رئيسية، هي التطورات السياسية والمؤسسية، والأمن الداخلي والأمن عبر الحدود، وإشكاليات الحكم والحالة الإنسانية وحقوق الإنسان، والوضع داخل كل دولة.

١٨ - ويتبين من المناقشات أن الحالة الجيوسياسية والأمنية في وسط أفريقيا شهدت تطوراً متبايناً منذ انعقاد الاجتماع الأخير للجنة. فمن جهة، لوحظ إحراز تقدم ملموس في تعزيز العمليات الديمقراطية والعمل المنتظم للمؤسسات. ومن جهة أخرى، واجهت بعض دول المنطقة دون الإقليمية أوضاعاً مثيرة للقلق على الصعيد الأمني.

١٩ - وعلى الصعيد السياسي، ظلت المنطقة دون الإقليمية تواجه صعوبات في إقامة عمليات ديمقراطية توافقية، لا سيما بشأن قواعد اللعبة الانتخابية. ولتحقيق هذه الغاية، حثت اللجنة الدول الأعضاء الثماني التي لم تصدق بعد على الميثاق الأفريقي بشأن الديمقراطية والانتخابات والحكم أن تفعل ذلك وأن تطبق أحكام هذا الميثاق.

٢٠ - وعلى صعيد الأمن الداخلي والأمن عبر الحدود، لوحظت أجواء تهدئة في بعض مناطق النزاع. غير أن الفترة المعنية اتسمت بما يلي:

- ارتباط الإرهاب بالمخدرات وأنشطة جماعة بوكو حرام؛
- أنشطة الصيد غير المشروع لأغراض صناعية وتجارة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛
- انعدام الأمن البحري في خليج غينيا؛
- تزايد عدد الجرائم المتصلة بالشعوذة؛
- استمرار ظاهرة حركات التمرد المسلحة؛
- استمرار انعدام الأمن بسبب وجود عصابات مسلحة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية تزعزع استقرار المنطقة، على غرار حركة ٢٣ مارس، وميليشيات ماي - ماي، والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وتحالف القوى الديمقراطية - الجيش الوطني لتحرير أوغندا، وجيش الرب للمقاومة؛
- تدهور الحالة الأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى منذ ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٣.

٢١ - وعلى صعيد إشكاليات الحكم والحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان، بذلت الدول الأعضاء جهوداً ملحوظة. وتواصل مختلف البلدان اعتماد وتطبيق أدوات قانونية ومؤسسية ذات صلة تنظم هذه المسائل.

٢٢ - ولقد هنأت اللجنة الأمانة العامة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على جودة الوثيقة المقدمة.

٢٣ - وتتجلى الحالة الجيوسياسية والأمنية بحسب البلدان على النحو التالي:

أنغولا

٢٤ - تميزت الحالة السياسية والأمنية في أنغولا منذ الاجتماع الأخير بالجهود التي بذلتها السلطات لتعزيز العملية الديمقراطية وإعادة الإعمار الوطني. وفي إطار هذه الأجواء من التهدئة السياسية، تتابع الحكومة سياستها في مجال مشاريع البنى التحتية الكبرى على نطاق البلد، واضعة نصب عينيها تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية طبقاً لما ورد في الخطة الوطنية للتنمية الممتدة حتى عام ٢٠١٧ التي اعتمدتها مؤخراً، والتي تركز أساساً إلى مكافحة الفقر.

٢٥ - وعلى صعيد الأمن الداخلي والأمن عبر الحدود، تواصلت بنجاح الحملة الواسعة النطاق لجمع الأسلحة وإزالة الألغام. وعلى سبيل المثال، تحسنت الحالة الأمنية وسجلت معدلات الجريمة في البلد، ولا سيما في مدينة لواندا، تراجعاً كبيراً، بفضل الجهود التي بذلتها أجهزة الشرطة بالتعاون مع السكان، وذلك باعتراف السلطات الحكومية.

٢٦ - ووضعت الحكومة الأنغولية يدها على نحو ١٧٤ ٨٧ قطعة سلاح من عيارات مختلفة، و ٧٣٠ ٤٧ مخزن ملقم ذخيرة، و ٦٤٥ ٤٣٦ قطعة ذخيرة و ٧٤٥ ٤٥١ قطعة متفجرات في إطار الخطة الوطنية لنزع سلاح السكان المدنيين التي نفذتها الحكومة في الفترة الممتدة من آذار/مارس ٢٠٠٨ إلى آب/أغسطس ٢٠١٣. ولمواجهة هذه المعضلة، قررت قوات الشرطة الوطنية على سبيل المثال اعتماد استراتيجية جديدة تقوم، في جملة أمور، على التعاون الوثيق مع السكان المدنيين.

٢٧ - وعلى نفس النسق، شهد البلد في منطقة كوانغو (لوندا نورتي) جريمة من الجرائم المتصلة بالشعوذة تستدعي اهتمام السلطات المختصة أدت على سبيل المثال إلى استئصال الأعضاء التناسلية لبعض السكان.

٢٨ - وبالإضافة إلى ذلك، ظل البلد يرزح تحت وطأة تدفق المهاجرين الوافدين من البلدان المجاورة، على الرغم مما اتخذ بالفعل من تدابير حازمة في هذا الصدد، منها عمليات الطرد الجماعي مع احترام معايير القانون الدولي وحقوق الإنسان، والملاحقات القضائية، ومراقبة الحدود، وما إلى ذلك.

٢٩ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، تجسد تعاون الحكومة الأنغولية، بالتنسيق مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، من خلال الإعادة الطوعية للاجئين الأنغوليين في البلدان المجاورة، ممن أعربوا عن رغبتهم في العودة إلى وطنهم طواعية، وإعادة إدماجهم في المجتمع.

٣٠ - وفي إطار سياسة الحكم الرشيد، لا بد من الترحيب بالمبادرة التي اتخذتها الرئاسة الأنغولية، في إطار تنفيذ الخطة الوطنية للحوار مع الشباب، بهدف الاطلاع على المشاكل

الأساسية لفئة الشباب وفئات المجتمع الأخرى باعتبارها الفئات الضامنة للمستقبل، وذلك من أجل السعي معاً لإيجاد حلول لمشاكلهم الاجتماعية.

بوروندي

٣١ - تخوض بوروندي عملية لتثبيت استقرار الحياة السياسية وتوطيد دعائم الحياة السياسية والأمنية.

٣٢ - وعلى الصعيد السياسي، يتركز الاهتمام بمجمله على التحضير للانتخابات العامة المرتقب إجراؤها عام ٢٠١٥. ولهذه الغاية، بدأ حوار سياسي بين الأطراف البوروندية يشارك فيه المعارضون في المنفى الذين عادوا جميعهم تقريباً إلى البلد. وهذه هي المرة الأولى التي تجتمع فيها جميع الأطراف السياسية الفاعلة على هذا النحو منذ عام ٢٠١٠ لتتبادل الآراء بشأن مستقبل بلدها. وليس الغرض من هذا الحوار تجنب إقصاء بعض الأطراف السياسية الفاعلة فحسب، بل التوصل كذلك إلى اتفاق بشأن قواعد تنظيم هذه الانتخابات العامة.

٣٣ - وفي الوقت نفسه، ظلَّ البلد يواجه، من جهة، إدارة شؤون أكثر من ٥٠ ٠٠٠ لاجئ وفد معظمهم من جمهورية الكونغو الديمقراطية، والتصدي للتحديات الاقتصادية والمالية الجسيمة، من جهة أخرى.

٣٤ - وفي الواقع، ظلت وعود كثيرة قطعتها الجهات المانحة في مؤتمر الشركاء الذي عقد في جنيف في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ حبراً على ورق. ومحصلة الأمر أنه حتى وإن كان من المتوقع تحقيق معدل نمو إيجابي في عام ٢٠١٣، فهذا النمو لا يسهم في الحد من الفقر. وقد تهدد تداعيات هذا الوضع بزعزعة الاستقرار.

٣٥ - وعلى الصعيد الأمني، ظلت الحالة جيدة على العموم، مع بعض حالات اللصوصية والإجرام التي تعزى بشكل خاص إلى توغل عصابات مسلحة قادمة من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٣٦ - وعلى صعيد احترام حقوق الإنسان، تتعلق الانتهاكات التي أشار إليها مكتب الأمم المتحدة في بوروندي، في تقرير مقدم إلى مجلس الأمن في تموز/يوليه ٢٠١٣، بصفة أساسية بـ ٢٠ حالة إعدام دون محاكمة، و ١١ حالة تعذيب، و ٨٠ حالة معاملة قاسية ولاإنسانية ومهينة خلال الأشهر الستة الأولى من العام. ولقد نفت حكومة بوروندي ما ورد في هذا التقرير وأنشأت لجنة قضائية أعدت تقريراً عن الوقائع وباشرت الملاحقات القضائية اللازمة بحق مرتكبي هذه الانتهاكات وفق القوانين السارية. وحرصاً على حسن التعاون مع

شركائنا، يعتبر التشاور المسبق مع السلطة الوطنية والشركاء الآخرين التابعين للدولة ومن غير التابعين للدولة أمراً بالغ الأهمية لإضفاء مصداقية على التقارير المعدَّة (تقارير متوازنة).

الكاميرون

٣٧ - منذ الاجتماع الوزاري الأخير، ظلت الكاميرون متمسكة بما حققته من مكتسبات على صعيد السلام والاستقرار. وفي هذه الأجواء، نظم البلد بنجاح في شهر حزيران/يونيه ٢٠١٣ مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ولجنة خليج غينيا، بشأن السلامة والأمن البحريين في خليج غينيا. وتلقى البلد في هذا الصدد تهنئة من الأمين العام للأمم المتحدة.

٣٨ - وعلى الصعيد السياسي، استمر تعزيز العملية الديمقراطية، ولا سيما بإجراء أول انتخابات لمجلس الشيوخ في البلد. وعلى هذا النحو، أنشئ أول مجلس للشيوخ في تاريخ الكاميرون. وفي نفس السياق، تجري في البلد التحضيرات على قدم وساق لتنظيم الانتخابات التشريعية والبلدية في ٣٠ أيلول/سبتمبر المقبل.

٣٩ - ويندرج ما أثارته هذه الانتخابات من تعبئة عامة وحماس لدى التيارات السياسية في سياق التناوب السياسي المرجح حدوثه في البلد، بالنظر إلى عدد من المؤشرات. والدليل على ذلك أنه لم تعد تسجل أية مقاطعة للانتخابات، بل لقد هدأت مؤقتاً حتى الخلافات الداخلية التي يشهدها حزب اتحاد شعوب الكاميرون (وهو أقدم الأحزاب السياسية في البلد).

٤٠ - وفي مجال إشكاليات الحكم، واصلت السلطات عملية مكافحة الفساد من خلال إقالة الشخصيات التي يُشتبه في أنها اختلست أموالاً عامة من مناصبها والملاحقات القضائية الجارية ضدها.

٤١ - وأما الحالة الأمنية فقد ظلت متقلبة. فمن جهة، استمرت أعمال اللصوصية والجريمة والجرائم المتصلة بالشعوذة في المدن الكبرى، حتى إن حيا في مدينة ياوندي صار لكثرة هذا النوع من الجرائم فيه دائم الحضور في وسائط الإعلام.

٤٢ - ومن جهة أخرى، تزعزع الأمن عبر الحدود في شرق البلد، لا سيما بسبب تكرار توغل عناصر مسلحة قادمة من جمهورية الكونغو الديمقراطية المجاورة. فعلى إثر الانقلاب الذي حصل في جمهورية أفريقيا الوسطى، عبرت عناصر كثيرة خارجة عن السيطرة الحدود وهي تحمل أسلحة. وأبلغت عدة مصادر موثوقة على سبيل المثال آلية الإنذار المبكر لوسط أفريقيا بأنه من السهل شراء رشاش كلاشنيكوف في شرق البلد بسعر زهيد يبلغ ٥٠ ٠٠٠ من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية.

٤٣ - وفي نفس السياق، تأكد وجود جماعة بوكو حرام في شمال غرب البلد، على الحدود مع نيجيريا، بعد احتجاز أفراد أسرة من السياح الفرنسيين كرهائن.

٤٤ - وأخيراً، فلئن كانت الجهود التي بذلتها السلطات لحماية المجال البحري والحدود مع نيجيريا من خلال قيامها، على سبيل الردع، بنشر كتائب التدخل السريع، جديرة بالتقدير، فلا بد من الاعتراف بأنه يتعين رغم ذلك مراقبة المؤشرات الأمنية في الكاميرون، لا سيما مع مصادرة شحنتين غير مشروعتين من الأسلحة في ميناء دوالا خلال الفترة قيد الاستعراض.

جمهورية أفريقيا الوسطى

٤٥ - خلال الفترة التي مرت منذ الاستعراض السابق، تضرر الوضع السياسي والأمني بسبب الأعمال السيئة لجيش الرب للمقاومة بقيادة جوزيف كوني في شرق جمهورية أفريقيا الوسطى، والإطاحة بالنظام الدستوري في ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٣ بفعل استيلاء ائتلاف سيليكا على السلطة.

٤٦ - ويبدو أن هذه الحالة هي نتاج مجموعة من العوامل السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية، منها ما يلي:

- انعدام ثقة الحكومة السابقة في بقية الطبقة السياسية لرغبتها في تغيير الدستور من أجل الترشيح للانتخابات الرئاسية التي كانت منتظرة؛
- تعثُّر الحوار السياسي بين الجهات الفاعلة الرئيسية؛
- تفشي الفقر؛
- تكالب الأطماع على الثروات الطبيعية الوفيرة في جمهورية أفريقيا الوسطى؛
- سوء الإدارة.

٤٧ - وفي نهاية المطاف، نُصِّبت حكومة جديدة في بانغي. بيد أن خطورة الاستيلاء على السلطة على هذا النحو تكمن في أن جمهورية أفريقيا الوسطى تواجه الآن صعوبات أشد من أي وقت مضى في جميع المجالات: حوادث نهب واسعة النطاق، وعمليات قتل بدون محاكمة، واختفاء الخدمات المقدمة من الدولة.

٤٨ - ويستدعي الوضع الإنساني، الذي تصفه الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة بأنه كارثي، اتخاذ إجراءات عاجلة. فبعض المراقبين يتساءلون، مثلا، عن مغزى حوادث السلب والنهب وتدمير المحاكم وسجلات الأحوال المدنية. ومن الواضح أن هذه الأعمال

ستؤدي إلى تعقيد عملية وضع سجل انتخابي جديد وتنظيم الانتخابات بعد المرحلة الانتقالية الجارية.

٤٩ - ولذلك فإن التحدي الكبير الذي تواجهه جمهورية أفريقيا الوسطى هو إعادة بناء الدولة ودوائرها السيادية المتمثلة في الجيش والشرطة والعدالة والإدارة المالية.

٥٠ - ومع ذلك، يمكن للمرء أن يؤمل خيراً في الوقت الراهن بالنظر إلى قرار الاتحاد الأفريقي القاضي بنشر بعثة جديدة لحفظ السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى (بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في أفريقيا الوسطى) تناط بها ولاية قوية، لتحل محل بعثة توطيد السلام في أفريقيا الوسطى. وبالتالي، فإن كل هذه الجهود تستحق الدعم اللوجستي والمالي والدبلوماسي من قِبل المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة. وتقدم دول المنطقة دون الإقليمية بالفعل الدعم المالي واللوجستي وتساهم بقوات، لا سيما بنشر قوات للدفاع والأمن قوامها ٢ ٠٠٠ فرد من أصل القوام المطلوب لبعثة الدعم الدولية، وهو ٣ ٦٥٢ فردا.

٥١ - ويمثل أداء اليمين من قِبل رئيس الدولة للفترة الانتقالية في ١٨ آب/أغسطس ٢٠١٣ البداية الرسمية لولاية الفترة الانتقالية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

٥٢ - وتود اللجنة أن تشجع الجهود المتضافرة بين البعثة التي يقودها الاتحاد الأفريقي والدول المعنية في سياق مكافحة جيش الرب للمقاومة. وتعرب أيضا عن أملها في أن تتعزَّز القدرة التشغيلية للوحدات المنتشرة من أجل زيادة الكفاءة.

٥٣ - ويجدر باللجنة هنا أن تشيد بالعمل الذي بدأه فريق الاتصال الدولي المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى، الذي عقد اجتماعه الثاني في أديس أبابا يوم ٨ تموز/يوليه ٢٠١٣، وقام بجملة أمور منها:

- تشجيع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على مواصلة تعاونهما تيسيرا لنشر البعثة الجديدة؛
- التأكيد مجددا على ضرورة قيام السلطات الانتقالية بتنفيذ جميع الإجراءات المنصوص عليها في خارطة الطريق للمرحلة الانتقالية، على أن يفضي ذلك إلى إجراء الانتخابات في مواعيدها المقررة.

الكونغو

٥٤ - واصل الكونغو خلال الفترة قيد الاستعراض الجهود المبذولة عادة في مجالات السلام والأمن والاستقرار والمصالحة الوطنية.

٥٥ - وعلى المستوى السياسي، وفي سياق تنظيم الانتخابات المحلية السلمية المقرر إجراؤها قبل نهاية العام، اتفقت الحكومة وأحزاب الأغلبية الرئاسية وأحزاب المعارضة على تنظيم عملية مشتركة للتعداد الإداري الخاص، وذلك لضمان تشكيل هيئة انتخابية لا تكون موضع أي اعتراض.

٥٦ - وأُجري حوار سياسي ثانٍ لهذا الغرض في دوليسي (نياري) في آذار/مارس ٢٠١٣. وأوصى المشاركون في الحوار، في جملة أمور، بالتوصل إلى توافق في الآراء بشأن قواعد اللعبة التي تحكم الانتخابات.

٥٧ - وفي سياق تنفيذ هذه التوصية، يجري منذ حزيران/يونيه ٢٠١٣ تنفيذ العمليات ذات الصلة، وذلك على إثر العديد من المشاورات بين وزارة الداخلية واللامركزية والأحزاب السياسية، بما فيها أحزاب الأغلبية وأحزاب المعارضة.

٥٨ - بيد أن شريحة من المعارضة قررت عدم المشاركة في هذه العملية.

٥٩ - وفي إطار المأساة التي وقعت يوم ٤ آذار/مارس ٢٠١٢، تجري محاكمة كبار الضباط في القوات المسلحة الكونغولية في برازافيل منذ ٦ آب/أغسطس ٢٠١٣.

٦٠ - ومن الناحية الأمنية، شنت السلطات حملة لضبط الهجرة ومراقبتها. فقد اقتادت الشرطة الوطنية إلى الحدود مهاجرين غير شرعيين من مختلف الجنسيات.

٦١ - وعلاوة على ذلك، وعلى إثر الأحداث الاجتماعية والسياسية التي وقعت في جمهورية أفريقيا الوسطى خلال شهر آذار/مارس ٢٠١٣، سُجل في الجزء الشمالي من الكونغو (بلدة بيتو، مقاطعة ليكوالا) ما يقرب من ٠٠٠ ٧ لاجئ من هذا البلد المجاور.

٦٢ - وتتواصل منذ أيار/مايو ٢٠١٢ عودة لاجئي جمهورية الكونغو الديمقراطية طوعاً إلى وطنهم.

٦٣ - وأخيرا، ووفقا لاتفاق إنهاء صفة اللاجئ بالنسبة للاجئين الروانديين في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣، أصدرت الحكومة الكونغولية إعلانا في هذا الشأن يوم ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٣. وعُقد لهذا الغرض اجتماع ثنائي بين الكونغو ورواندا في برازافيل يومي ١٧ و ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٣ بهدف تفعيل العملية المنبثقة عن هذا الإعلان.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

٦٤ - خلال الفترة قيد الاستعراض، شهدت جمهورية الكونغو الديمقراطية عددا من التطورات السياسية البارزة يرد ذكرها فيما يلي.

٦٥ - على المستوى السياسي، من التطورات الرئيسية التي استأثرت بالاهتمام بدء حوار سياسي في شكل مشاورات وطنية بين القوى الحية للأمة.

٦٦ - وفيما يتعلق بهذه المسألة، تجدر الإشارة إلى أن هذه المبادرة القيِّمة صدرت عن رئيس الدولة نفسه، بوصفه حامي الأمة.

٦٧ - وفيما يتعلق بصيغة هذا الحوار، يعمل مختلف المشاركين في العملية في سياق التحضير للمنتدى على تنسيق ترتيبات تنظيمه.

٦٨ - وفيما يتعلق بإصلاح اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة الذي أدى إلى انقسام الطبقة السياسية، قامت القوى الحية للأمة بالفعل بتعيين وتثبيت رئيس هذه اللجنة القائمة منذ أكثر من شهرين.

٦٩ - أما فيما يخص الأمن الداخلي والأمن عبر الحدود، فإن الوضع المقلق الذي وُصف خلال مؤتمر برازافيل يشهد استقرارا في جميع أنحاء البلد. ومع ذلك، فإن بعض جيوب انعدام الأمن أدت إلى الإخلال بالنظام العام في كاتانغا.

٧٠ - وفي الناحية الشرقية، واصلت حركة ٢٣ مارس مواجهة القوات المسلحة الكونغولية بالأسلحة الثقيلة في ضواحي مدينة غوما، على الرغم من محادثات السلام الجارية في كمبالا تحت رعاية المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى.

٧١ - ومع ذلك، فإن من دواعي التفاؤل بحل هذه الأزمة بشكل دائم التوقيع في أديس أبابا على اتفاق إطاري للسلام والأمن والتعاون في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى. ويشمل هذا الاتفاق ١١ دولة من دول المنطقة، وقد أنشئت قوة محايدة كُلِّفت بإنهاء حركة التمرد.

٧٢ - وتجدر الإشارة أيضا إلى التزام جمهورية الكونغو الديمقراطية بإجراء إصلاحات معيَّنة على خدمات الدولة، وخصوصا التزام دول المنطقة بالتوقف عن دعم زعزعة الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

غابون

٧٣ - منذ انعقاد الاجتماع الوزاري الأخير، ظلت الحالة العامة في غابون ثابتة، يسودها السلام والاستقرار اللذين عادة ما يميزان هذا البلد.

٧٤ - وعلى المستوى السياسي، وردا على إصرار جزء من المعارضة على طلب تنظيم مؤتمر وطني سيادي أو حوار سياسي شامل، نُظم حوار بين مختلف الجهات الفاعلة السياسية من

الأغلبية والمعارضة في ليبرفيل في مطلع عام ٢٠١٣. وكان الغرض من هذه الجلسات الاتفاق بشأن سبل اعتماد نظام الاستدلال البيولوجي لتحديد الهوية في الانتخابات، وكذلك إعادة هيكلة المجلس الوطني من أجل الديمقراطية.

٧٥ - وتَواصل بعد ذلك توطيد العملية الديمقراطية باعتماد الاستدلال البيولوجي فعلا في النظام الانتخابي، على الرغم من احتجاجات المعارضة على شكل هذا النظام ووسائل تشغيله. ووقت إعداد هذا التقرير، كان تسجيل الناخبين في سجل الانتخابات بطريقة الاستدلال البيولوجي قد بدأ بالفعل تحضيرا للانتخابات المحلية المقرر تنظيمها رسميا في تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام.

٧٦ - وفيما يتعلق بالأمن الداخلي والأمن عبر الحدود، شهدت الفترة قيد الاستعراض بعض الحوادث المرتبطة بانعدام الأمن في المناطق الحضرية، لا سيما في ليبرفيل.

٧٧ - وحققت السلطات بعض النجاح في اعتماد تدابير صارمة للتصدي لهذه الحالة من انعدام الأمن، إذ زادت من حضور قوات الدفاع والأمن في ليبرفيل وكبريات المراكز الحضرية في البلد.

غينيا الاستوائية

٧٨ - منذ انعقاد الاجتماع الوزاري الأخير، ظلت مؤشرات السلام والأمن والاستقرار ثابتة وإيجابية في غينيا الاستوائية.

٧٩ - فعلى المستوى السياسي، ينعم البلد باستقرار يسمح له بأن يصبح وجهة مفضلة للاجتماعات الدولية الكبرى التي تعقدها الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وقد زار البلدَ أيضا عددٌ من كبار الشخصيات، منهم رؤساء دول وحكومات، وكذلك رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة.

٨٠ - وفي الوقت نفسه، كان تنظيم الانتخابات العامة من أبرز التطورات السياسية. وكان الغرض من الاقتراع انتخاب أعضاء المجالس البلدية وتجديد أعضاء الجمعية الوطنية وكذلك إنشاء أول مجلس للشيوخ في البلد.

٨١ - وأقل ما يمكن قوله هو أن هذه الانتخابات تمت بصورة قانونية، على الرغم من انتقادات المعارضة، كما أنها جرت في هدوء، فأسفرت عن انتصار الحزب الحاكم بفارق كبير. والعيب الوحيد الذي شاب هذه الانتخابات هو ضعف نسبة المشاركة إلى حد ما.

٨٢ - واستمر حفظ الأمن بفعالية، سواء الأمن الداخلي أو الأمن عبر الحدود. وفي هذا الصدد، تشارك غينيا الاستوائية بقوة في تأمين المجال البحري لخليج غينيا، لا سيما المنطقة دال.

رواندا

٨٣ - لا يزال الوضع الأمني في رواندا مستقرا. ولذلك يُتوقع أن تنظم الانتخابات البرلمانية المقرر إجراؤها في أيلول/سبتمبر في جو من السلام والوئام.

٨٤ - وهذه الانتخابات من شأنها أن تعزز العملية الديمقراطية ومشاركة مختلف الأحزاب السياسية عن طريق التعبير السياسي للروانديين الذي يقوم على ما تحقق من مكتسبات في الميادين الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

٨٥ - ومع ذلك، فإن التهديد الذي تشكله قوات الإبادة الجماعية، التي تُعرف باسم القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وتنشط في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، يظل مصدر قلق أمني لرواندا وللمنطقة. ففي ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٣، شنت القوات الديمقراطية لتحرير رواندا هجومين بالقنابل اليدوية أسفرا عن مقتل ثلاثة أشخاص أبرياء، بينهم طفل واحد، وجرح ٥٠ آخرين. وتجدر الإشارة إلى أن الجناة أُلقي عليهم القبض وأنهم قيد المحاكمة. ومنذ عام ٢٠٠٩، شنت القوات الديمقراطية لتحرير رواندا ٢٥ هجوما إرهابيا، مما أسفر عن مقتل ١٤ من المدنيين الأبرياء وجرح ٣٧١ آخرين.

٨٦ - ويطرح قيام القوات الديمقراطية لتحرير رواندا بإعادة تنظيم صفوفها وحشدها وإعادة تسلحها بالقرب من الحدود الرواندية مشكلة أمنية لرواندا. ففي ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ و ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، أثبتت الهجمات التي شنتها القوات الديمقراطية لتحرير رواندا على الأراضي الرواندية والنيران التي أطلقتها في اتجاه تلك الأراضي أن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا تشكل تهديدا لأمن رواندا.

٨٧ - وكان للقتال بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وحركة ٢٣ مارس أثر سلبي على أمن رواندا. ومن التداعيات التي أضرت برواندا بسبب القتال الذي دار مؤخرا في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية ما يلي:

(أ) إلقاء قنابل على الأراضي الرواندية في كاغيشي وغاسيزي وبوساسامانا بمقاطعة روبافو يوم ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٣؛

(ب) إطلاق صواريخ على الأراضي الرواندية في بوسيغاري وسيانغاروي بمقاطعة روبافو يوم ٢٢ آب/أغسطس ٢٠١٣؛

(ج) العبء الاقتصادي والسياسي الملقى على كاهل البلد بسبب أعداد اللاجئين الكونغوليين في مخيمات اللاجئين ومقاتلي حركة ٢٣ مارس السابقين الذين نُزعت أسلحتهم ويعيشون في مخيمات الإيواء، الأمر الذي يتطلب مشاركة المجتمع الدولي في تدبير حل لهذه المشكلة.

٨٨ - وتتعاون رواندا على نحو وثيق مع المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى لإيجاد حل دائم للأزمة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبالإضافة إلى ذلك، تشارك رواندا بنشاط في تنفيذ التزاماتها في إطار الاتفاق الإطاري الموقع في أديس أبابا بتاريخ ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٣، وفي مبادرات إقليمية أخرى تتعلق بهذا الوضع.

سان تومي وبرينسيبي

٨٩ - منذ انعقاد الاجتماع الوزاري الأخير، تميز الوضع عموما في سان تومي وبرينسيبي باستتباب السلام والاستقرار.

٩٠ - لكن على المستوى السياسي، تأكد مرة أخرى خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير عدم استقرار السلطة الحكومية الذي سبقت الإشارة إليه في التقارير السابقة (تعاقب أكثر من ١٨ رئيس وزراء منذ عام ١٩٩٠)، حيث عُزل رئيس الوزراء باتريس تروفوادا من منصبه على إثر تصويت البرلمان بحجب الثقة عنه. فقد فشلت محاولة التعايش بفعل الأحقاد القديمة بين القادة.

٩١ - وتنقسم الطبقة السياسية الآن حول ما إذا كان ينبغي إجراء انتخابات برلمانية جديدة قبل أوانها (فريق رئيس الوزراء المخلوع المسنود من قِبل حزب العمل الديمقراطي المستقل)، أو تأجيلها إلى عام ٢٠١٤، على نحو ما اقترحه رئيس الجمهورية وحزب حركة تحرير سان تومي وبرينسيبي/الحزب الديمقراطي الاشتراكي.

٩٢ - وعلى مستوى الأمن الداخلي والأمن عبر الحدود، يوجد الوضع عموما تحت السيطرة.

٩٣ - ومع ذلك، ينبغي توخي الحذر من احتمال تطور الانقسامات السياسية إلى عنف مسلح. فقد أفادت السلطات رسميا عن تسريب أسلحة إلى الأرخبيل بصورة غير قانونية خلال الفترة قيد الاستعراض، ودعت بشكل خاص الأمانة العامة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا إلى المشاركة في متابعة هذا الوضع.

٩٤ - وأخيرا، لوحظ أيضا عودة ظهور الجريمة وأعمال اللصوصية في بعض المدن.

تشاد

٩٥ - اتسم الوضع عموما في تشاد، منذ آخر اجتماع وزاري، باستتباب السلام والأمن والاستقرار.

٩٦ - ففي مجال السياسة الداخلية، أُجري حوار سياسي بين الحكومة والمعارضة لإعادة النظر في الاتفاق السياسي لعام ٢٠٠٧، وهو ما أفضى إلى وضع هيكل جديد يدعى الإطار الوطني للحوار السياسي، الذي اعتُمد في ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣. غير أن هذا الحوار شابته خلافات عميقة في الرأي بين المعارضة والأغلبية الرئاسية، لا سيما فيما يتعلق بتشكيل اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة الجديدة وطريقة تعيين أعضائها.

٩٧ - وتفاقمت هذه الخلافات أيضا بسبب استياء عشرات الأحزاب السياسية من استبعادها من لائحة المستفيدين من الإعانات المخصصة للأحزاب السياسية.

٩٨ - ومع ذلك، فقد تم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تشكيل هذه اللجنة الوطنية، وعُرض مشروع القانون المتعلق بإنشائها على الجمعية الوطنية بغرض اعتماده.

٩٩ - وبالإضافة إلى ذلك، ظل المناخ الاجتماعي متوتراً نسبياً لعدة أسباب، منها المطالب الاجتماعية ومسألة الحكم.

١٠٠ - وفيما يخص هذه النقطة الأخيرة، تجدر الإشارة إلى الجهود التي تبذلها تشاد بانضمامها إلى آلية استعراض الأقران في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ وإنشاء الأمانة الوطنية.

١٠١ - وينبغي توخي الحذر إزاء هذه الحالة، حيث يمكن أن تتحول إلى أزمة اجتماعية وسياسية.

١٠٢ - وفي هذا الصدد، أعلنت السلطات أنها أحبطت محاولة لزعزعة استقرار المؤسسات.

١٠٣ - وفي السياق نفسه، ظلت مجموعة من التهديدات محدقة بالبلد، منها على وجه الخصوص ما يلي:

- خطر وقوع هجوم إرهابي، لا سيما بسبب تدخل جيش تشاد في مالي؛
- الأنشطة التي تقوم بها جماعة بوكو حرام التي يحاصرها في الوقت الراهن جيش نيجيريا؛
- التهديد الذي يشكله المنفيون التشاديون إلى ليبيا وحلفاؤهم، وهو تهديد معترف به.

توصيات بشأن استعراض الحالة الجيوسياسية

١٠٤ - بعد استعراض الحالة الجيوسياسية، توصي اللجنة بما يلي:

- تكييف ومواءمة القوانين الوطنية للدول الأعضاء بشأن ما يدعى الجرائم المتصلة بالشعوذة؛
- القيام في كل اجتماع من اجتماعات اللجنة بتقييم حالة تنفيذ إعلان باتا لتعزيز الديمقراطية والسلام والتنمية في وسط أفريقيا الصادر عن المؤتمر دون الإقليمي المعني بالمؤسسات الديمقراطية والسلام في وسط أفريقيا؛
- تعزيز قدرات آلية الإنذار المبكر لوسط أفريقيا باعتباره وسيلة للمساعدة على منع نشوب النزاعات في وسط أفريقيا وتسويتها؛
- ترجمة استعراض الحالة الجيوسياسية إلى جميع لغات العمل في اللجنة؛
- إعادة تقديم التوصيات الصادرة عن الاجتماع الخامس والثلاثين التي لم يُشرع في تنفيذها؛
- قيام اللجنة خلال اجتماعاتها المقبلة بدراسة الحالة الأمنية لكل بلد على حدة؛
- نشر بيان عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

هاء - النظر في تقرير الخبراء عن قضايا نزع السلاح في المنطقة دون الإقليمية

تنفيذ مبادرة سان تومي

١٠٥ - تابعت اللجنة باهتمام الإحاطة التي قدمتها الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بشأن تنفيذ مبادرة سان تومي.

١٠٦ - وأحاطت اللجنة علما بالمعلومات التي قدمتها الجماعة الاقتصادية، وتفيد هذه المعلومات أن بعض البلدان لديها بالفعل لجنة وطنية تعنى بالأسلحة الخفيفة، إلا أنها لا تعمل دائما وفقا للمعايير الدولية (بوروندي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والكونغو). وهناك بلدان أخرى ليس لديها حتى الآن لجنة وطنية (غابون والكاميرون). وستستفيد كل هذه الدول من الدعم التقني الذي تقدمه الأمانة العامة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بهدف وضع هياكل لتلك اللجان قبل نهاية عام ٢٠١٣.

١٠٧ - وأشارت الجماعة الاقتصادية إلى أن وحدتها المعنية بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تعمل حاليا في إطار دائرة مكافحة الجريمة، وفقا لمقتضيات الهيكل التنظيمي الحالي للأمانة العامة. وعلى الرغم من التدابير المتخذة، لا يزال ينتظر تعيين رئيسٍ لهذه الدائرة، وهو ما من شأنه أن يتيح لها أداء عملها بقدر أكبر من السلاسة.

١٠٨ - وفيما يتعلق بالدعم المقدم للمجتمع المدني، أشارت الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا إلى أن أمانتها العامة عملت منذ عام ٢٠١٠ على تشجيع وتأطير شبكة من منظمات المجتمع المدني في المنطقة دون الإقليمية. وتكرس هذه الشبكة جهودها بصفة خاصة لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في المنطقة دون الإقليمية. ولم تتحقق بعد النتائج المرجوة من هذه المبادرة، حيث إن تقديم الدعم لهذه الشبكة يتطلب مسبقاً الاعتراف بها قانونيا من قِبل إحدى الدول الأعضاء في اللجنة. وأُبلغت اللجنة بأن ١٧ شهادة في مجال حقوق الإنسان مُنحت لضباط بوروندیين.

١٠٩ - وعلى الصعيد الوطني، أُبلغت اللجنة بأن الأعمال التي كان من المقرر إنجازها بالتعاون بين الجماعة الاقتصادية والدول الأعضاء تأخرت كثيرا نظرا لما يواجهها من صعوبات مالية. فقد كان من المنتظر أن تتلقى هذه الدول الدعم من الأمانة العامة فيما يخص بدء تشغيل اللجان الوطنية وتعزيز القدرات في إطار مدونة قواعد السلوك الخاصة بقوات الدفاع والأمن في وسط أفريقيا. ويُعزى هذا الوضع إلى عدم توافر الموارد المالية الكافية لدى الشركاء خلال الفترة قيد الاستعراض.

١١٠ - وأحاطت اللجنة علماً بمختلف الأنشطة التي اضطلعت بها بعض الدول، وهي بوروندي ورواندا والكونغو، في سياق تنفيذ مبادرة سان تومي بدعم من بعض الشركاء من قبيل المركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

١١١ - ولاحظت اللجنة بارتياح أن دائرة مكافحة الجريمة قامت خلال الفترة المشمولة بالتقرير ببعض الإجراءات في الميادين المتعلقة بالأسلحة ونزع السلاح، وإصلاح قطاع الأمن، ومكافحة الجريمة العابرة للحدود.

١١٢ - وقدم مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا إحاطة عن نزع السلاح في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية، تناول فيها التطورات الحاصلة فيما يخص الصكوك والآليات السياسية والقانونية الدولية والإقليمية ودون الإقليمية بشأن تحديد الأسلحة التقليدية، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وأسلحة الدمار الشامل. وقدم مدير المركز على وجه الخصوص عرضا عن التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته.

والقضاء عليه، والصك الدولي للتعقب، وقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، والمشاركة في سجل الأسلحة التقليدية وفي الإبلاغ الموحد عن النفقات العسكرية، والتصديق على اتفاقية كينشاسا، واعتماد معاهدة تجارة الأسلحة.

١١٣ - وشدد مركز الأمم المتحدة للسلام ونزع السلاح في أفريقيا على أهمية تقديم التقارير الوطنية عن تنفيذ برنامج العمل، ولاحظ أن الدول التي قدمت تقاريرها في عام ٢٠١٢ لم يتجاوز عددها نصف أعضاء اللجنة، ودعا المركز هذه الدول إلى تقديم تقاريرها عن عام ٢٠١٣. وأعلن المركز أيضاً عن نتائج المؤتمر الاستعراضي الثاني لبرنامج العمل الذي عقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، وبخاصة اعتماد وثيقة طموحة لتنفيذ البرنامج، تتضمن إشارات إلى حقوق الإنسان والحد من العنف المسلح والتعاون الإقليمي والعلاقة التي تربط المبادرات الإقليمية بالعملية الشاملة في إطار الأمم المتحدة. وتلقى المشاركون أيضاً معلومات تتعلق بالتحضير للاجتماع الخامس للدول الذي يعقد كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل لعام ٢٠١٤، وهو الاجتماع المقرر أن يعقد في الأسبوع الممتد من ١٦ إلى ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٤.

١١٤ - وأشار مركز الأمم المتحدة للسلام ونزع السلاح في أفريقيا في وقت لاحق إلى أن سجل الأسلحة التقليدية والإبلاغ الموحد عن النفقات العسكرية هما من آليات تحقيق الشفافية التي تعد بمثابة تدابير لتعزيز الثقة بين الدول. وأشار إلى أن نسبة مشاركة دول وسط أفريقيا منخفضة ويمكن تحسينها. ودول المنطقة دون الإقليمية مدعوة إلى المشاركة في هاتين الآليتين.

١١٥ - وشجع المركز كذلك الدول الأعضاء الأربع في المنطقة دون الإقليمية التي لم تقدم بعد تقريراً إلى اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) على القيام بذلك في أقرب وقت ممكن، وأبلغ اللجنة بمشروع إقليمي يهدف إلى مساعدة الدول في إعداد تقاريرها الأولى. واقترح المركز أيضاً أن تناقش اللجنة تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) في اجتماع من اجتماعاتها المقبلة.

١١٦ - وأوصت اللجنة الدول التي لم تصدِّق بعد على اتفاقية كينشاسا بالقيام بذلك لإتاحة دخولها حيز النفاذ خلال عام ٢٠١٣.

١١٧ - وأخيراً، أوصت اللجنة بإلحاح بتعيين رئيس لدائرة مكافحة الجريمة داخل الأمانة العامة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

تنفيذ إعلان سان تومي

١١٨ - قدمت الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا عرضاً عن تنفيذ إعلان سان تومي شددت فيه على أن أمانتها، بناء على الولاية المسندة إليها من الدول الأعضاء في اللجنة، وعلى الإجراءات التي سبق لها اتخاذها، ركزت خلال الأشهر الثمانية الماضية في ما تبذله من جهود لتنفيذ إعلان سان تومي على محورين من المحاور ذات الأولوية، هما:

(أ) المساعدة التقنية المقدمة إلى الدول الأعضاء. عملا بهذه التوصية، عقدت الأمانة العامة للجماعة في ٣٠ و ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ في ليبرفيل اجتماعاً تشاورياً دون إقليمي للدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا تمهيداً لانعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الختامي المعني بوضع معاهدة تجارة الأسلحة. وقد مكن هذا الاجتماع من تعميق فهم ممثلي الدول الأعضاء لمشروع المعاهدة بصيغته التي نُشرت في ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٢ في ختام مؤتمر الأمم المتحدة المعني بوضع معاهدة تجارة الأسلحة في الفترة من ٢ إلى ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢، وتحديد أفضل استراتيجية كفيلة بتمكين ممثلي الدول الأعضاء من تضمين مصالح وسط أفريقيا في النص النهائي للمعاهدة.

(ب) وينبغي للأمانة العامة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا أيضاً أن تقدم الدعم للدول من أجل تعزيز مشاركة ممثليها وممثلي الدول الأعضاء في مؤتمر الأمم المتحدة الختامي المعني بوضع معاهدة تجارة الأسلحة.

١١٩ - وأبلغ مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا الدول الأعضاء أن عدة عناصر من إعلان سان تومي جزء لا يتجزأ من معاهدة تجارة الأسلحة، ودعا أعضاء اللجنة الذين لم يوقعوا بعد على المعاهدة إلى الانضمام إلى الدولتين المنتميتين إلى المنطقة دون الإقليمية اللتين وقعتا على المعاهدة والشروع في إجراءات التصديق. وقدم المركز أيضاً معلومات عن هيكل التمويل الذي يدعم التعاون في مجال تنظيم التسلح.

١٢٠ - ورحبت اللجنة باعتماد الجمعية العامة معاهدة تجارة الأسلحة، وأثنت على بوروندي ورواندا لتوقيعهما على المعاهدة، وشجعت الدول الأعضاء الأخرى على القيام بذلك.

١٢١ - وأحاطت اللجنة علماً بإنشاء بوروندي اللجنة الوطنية المعنية بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وأعربت عن ترحيبها باستعداد هذا البلد لنقل خبراته إلى الدول الأعضاء الأخرى.

حالة التصديق على اتفاقية كينشاسا

١٢٢ - أفاد مركز الأمم المتحدة للسلام ونزع السلاح في أفريقيا أن أربع دول (هي غابون وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد والكونغو) قدمت في ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٣ وثائق التصديق على اتفاقية كينشاسا إلى الأمين العام للأمم المتحدة، في حين أتمت دولة خامسة عملية التصديق على الصعيد الوطني. ودعا المركز جميع الدول التي بوسعها أن تصدق على الاتفاقية إلى القيام بذلك في أقرب وقت ممكن لكي تدخل الاتفاقية حيز النفاذ قبل الاجتماع الخامس من الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين.

١٢٣ - وتشجع اللجنة الدول على تقديم تقارير عن تنفيذ برنامج العمل والمشاركة في آليات الشفافية، مثل سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، ونظام الأمم المتحدة للإبلاغ الموحد عن النفقات العسكرية.

تنفيذ مدونة قواعد السلوك لقوات الدفاع والأمن في وسط أفريقيا

١٢٤ - أشار مركز الأمم المتحدة للسلام ونزع السلاح في أفريقيا إلى أن مدونة قواعد السلوك لقوات الدفاع والأمن في وسط أفريقيا يُعد مساهمة قيمة في تنفيذ الصكوك الدولية والإقليمية المتعلقة بتزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار. وشدد المركز على أهمية تدريب قوات الدفاع والأمن في مجال نزع السلاح من كل جوانبه، ودعا الدول الأعضاء إلى الاستفادة من المواد التدريبية التي أعدها مكتب شؤون نزع السلاح. وأشار المركز أيضاً إلى أن دخول مدونة السلوك حيز النفاذ، عندما يحين موعده، سيسهم في تنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة.

واو - النظر في تقرير الخبراء عن السلام والأمن في وسط أفريقيا واعتماد التقرر

تنفيذ خارطة الطريق المتعلقة بمكافحة الإرهاب وبعدم انتشار الأسلحة في وسط أفريقيا

١٢٥- ذكّرت الأمانةُ اللجنةَ بأن حلقة العمل الأولى لمكافحة الإرهاب كانت قد نُظمت على هامش الاجتماع الوزاري الخامس والثلاثين للجنة الذي عُقد في برازافيل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وأهم نتيجة توصلت إليها حلقة العمل هي تكوين شبكة للمنسقين الوطنيين لمكافحة الإرهاب وتعيين منسق إقليمي.

١٢٦ - وتقرر كذلك تنظيم سلسلة من حلقات العمل المواضيعية من أجل الإعداد لوضع الاستراتيجية الإقليمية لمكافحة الإرهاب.

١٢٧ - وكان من المقرر تنظيم أول حلقة عمل في ليبرفيل حول موضوع الشرطة والأمن خلال النصف الأول من عام ٢٠١٣.

١٢٨ - ولأسباب عملية، لم تنظم حلقة العمل المذكورة في الموعد المحدد، وستُعقد خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٣. وسيوضع الجدول الزمني لحلقات العمل المواضيعية الأخرى في عام ٢٠١٤.

١٢٩ - وأحاطت اللجنة علماً بالزيارة المزمع أن تقوم بها المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب إلى منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ في إطار متابعة المديرية التنفيذية لحالة تنفيذ بلدان المنطقة دون الإقليمية قرار مجلس الأمن ١٣٣٧ (٢٠٠١). وتشجع اللجنة الدول الأعضاء على المشاركة بفعالية في تنظيم هذه الزيارة وإنجاحها.

مبادرة الاتحاد الأفريقي للتعاون الإقليمي من أجل القضاء على جيش الرب للمقاومة

١٣٠ - وقدم الاتحاد الأفريقي إحاطة عن الجماعات المسلحة في وسط أفريقيا، ركز فيه على جيش الرب للمقاومة، الذي يعد ''جماعة إرهابية''. وعلاوة على تاريخ هذه الحركة المتمردة والسيرة التي تميز عناصرها، ذكّر الاتحاد الأفريقي بالأثر السلبي الذي تحدثه الفظاعات التي يرتكبها جيش الرب للمقاومة على نمو البلدان المتضررة، فضلا عن عواقبها الإنسانية. ولاحظ الاتحاد الأفريقي على وجه الخصوص أن جيش الرب للمقاومة تسبب في تشريد ٤٥٠ ٠٠٠ شخص، بما في ذلك في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى.

١٣١ - واستعرض الاتحاد الأفريقي أيضاً التدابير الجاري اتخاذها لوضع حد لذلك، وقدم على الخصوص تقريراً عن مبادرة الاتحاد الأفريقي للتعاون الإقليمي من أجل القضاء على جيش الرب للمقاومة، التي تم رسمياً إنشاء عنصرها العسكري، وهو قوة التدخل الإقليمية، في آذار/مارس ٢٠١٢. وأُبلغت اللجنة بأوضاع القوة المذكورة، البالغ قوامها حالياً ٣ ٣٥٠ فرداً، منهم ٢ ٠٠٠ من أوغندا و ٥٠٠ من جمهورية الكونغو الديمقراطية، و ٥٠٠ من جنوب السودان و ٣٥٠ من جمهورية أفريقيا الوسطى. وشجعت اللجنة جميع المبادرات الرامية إلى تعزيز هذه القوة وتوفير ما يلزمها من وسائل لوجستية لتأدية مهامها، خصوصاً وأن الاتحاد الأفريقي أعرب عن قلقه الشديد إزاء احتمال أن يستغل جيش الرب للمقاومة الأزمة التي تمر جمهورية أفريقيا الوسطى وغياب سلطة الدولة في المناطق المفضلة لديه لمواصلة عملياته وتوسيع نطاقها.

١٣٢ - وأثنت اللجنة في هذا الصدد على الزيارات المشتركة التي قام بها كل من المبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي المعني بمسألة جيش الرب للمقاومة، والممثل الخاص للأمين العام في وسط أفريقيا رئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا، إلى البلدان المتضررة من أجل الحصول من الدول على تجديد التزامها السياسي وزيادة وعي الشركاء الإقليميين والدوليين بهذه المسألة. ولاحظت اللجنة بارتياح أيضاً الجهود المبذولة لتنفيذ الاستراتيجية الإقليمية لمكافحة جيش الرب للمقاومة التي وافق عليها مجلس الأمن في حزيران/يونيه ٢٠١٢.

١٣٣ - وفي الختام، أحاطت اللجنة علماً بتوصيات الاتحاد الأفريقي بشأن هذه المسألة المثيرة للقلق، بما في ذلك التوصية المتعلقة بربط صلات ملموسة بين مبادرة الاتحاد الأفريقي للتعاون الإقليمي وبعثة تحقيق السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى (بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في أفريقيا الوسطى) ومبادرة إجراء تحقيقات في مصادر تمويل جيش الرب للمقاومة. وأحاطت اللجنة علماً بثبوت العلاقة بين الصيد غير الشرعي وجيش الرب للمقاومة باعتبار الأول من مصادر تمويل الثاني، وأعربت اللجنة كذلك عن أملها في أن تتلو جميع هذه التوصيات إجراءات ملموسة لكي يتمكن السكان المدنيون وجميع ضحايا جيش الرب للمقاومة من العيش في أمن وسلام، وهما شرطان لا غنى عنهما لتحقيق التنمية المستدامة.

القرصنة والأمن البحري

١٣٤ - تابعت اللجنة باهتمام الإحاطة التي قدمتها الأمانة العامة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا حول موضوع السلامة والأمن البحريين في خليج غينيا، في أعقاب مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ولجنة خليج أفريقيا، الذي عقد في ياوندي في ٢٤ و ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٣.

١٣٥ - وبعد التذكير بالعملية التي سبقت تنظيم ذلك الاجتماع، أبرز مقدم الإحاطة ضرورة أن تمتلك الدول الأعضاء في اللجنة الوثائق الثلاث التي اعتُمدت في تلك المناسبة، وأن تعمل على تنفيذ تلك الوثائق، وهي: إعلان رؤساء الدول والحكومات، ومذكرة التفاهم بين الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولجنة خليج غينيا، ومدونة السلوك لقوات الدفاع والأمن في وسط أفريقيا المتعلقة بقمع الجرائم المرتكبة في البحر وعمليات تأمين المجال البحري.

١٣٦- وفي هذا السياق، أبلغ ممثل الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا اللجنة ببدء تنفيذ إعلان ياوندي بتنظيم اجتماع تقني بين الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ولجنة خليج غينيا، والشركاء، في ٢٩ و ٣٠ تموز/يوليه في

ليبرفيل. ومن الأهداف التي كانت متوخاة من هذا الاجتماع التخطيط بشكل ملموس لإنشاء مركز التنسيق الأقاليمي المقرر أن يكون مقره في ياوندي.

١٣٧ - وحثت اللجنة الدول الأعضاء فيها، بما في ذلك الدول غير الساحلية، على أن تظل في الطليعة في مجال الدفاع عن الأمن البحري عن طريق مضاعفة الجهود على الصعيدين اللوجستي والمالي. وفي هذا الصدد، شجعت اللجنة بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى على الإسراع بعملية التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، إذ هي الأساس القانوني للسلامة والأمن البحريين.

١٣٨ - وفي هذا الصدد، أشار مدير المركز الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا إلى أن مكتب شؤون نزع السلاح أعد مواد تدريبية لحرس السواحل في مجال الأمن البحري في منطقة البحر الكاريبي. وأكد أن هذه المواد يمكن تكييفها لتلائم بلدان وسط أفريقيا إذا طُلب ذلك.

ظاهرة الصيد غير المشروع

١٣٩ - قدمت غابون إحاطة عن ظاهرة الصيد غير المشروع في المنطقة دون الإقليمية، وذكرت شاغلين رئيسيين، أولهما معرفة كيفية القضاء على الشبكات الإجرامية العابرة للحدود التي ترتكب أفعالها في المناطق النائية في غابون، ووضْع حد للمجازر التي تتعرض لها فيلة الغابات. وعلى نطاق أوسع، أصبح تفشي الأنشطة الإجرامية العابرة للحدود في المنطقة دون الإقليمية، ولا سيما أنشطة التهريب التي تستهدف الفيلة بشكل رئيسي، مصدر قلق متزايد في وسط أفريقيا.

١٤٠ - ويأتي الشاغل الثاني في أعقاب قيام الممثل الخاص للأمين العام في وسط أفريقيا، مدير مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا، في ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٣، بعرض آخر تقرير للأمين العام للأمم المتحدة عن أنشطة المكتب الإقليمي، والذي لاحظ فيه تفشي ظاهرة الصيد غير المشروع للفيلة في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وغابون والكاميرون.

١٤١ - وشدد الوفد الغابوني على أن ما يسبب مجازر فيلة الغابات الغابونية هو، إلى جانب الفقر، الإقبال الشديد للآسيويين على العاج، سواء من أجل الخصائص العلاجية المحتملة لمسحوق العاج أو لإنتاج المنحوتات، دون أدنى تفكير في المذبحة التي تسببها تلك السوق لأفريقيا.

١٤٢ - وأوضح الوفد أن أفريقيا فقدت في عشر سنوات ٧٠ في المائة من فيلة غاباتها، مضيفاً أن نصيب غابون من الضرر خلال تلك الفترة يتجلى في مقتل ٣٠ في المائة من الفيلة.

وضم المسؤول المعني بمكافحة الجرائم البيئية التابع للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) صوته إلى صوت الأمين العام لاتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض ليؤكدا أن الشبكات المتورطة في الاتجار بالحيوانات أصبحت الآن مهيكلة مثل شبكات تهريب الأسلحة، وفي بعض الأحيان، مثل شبكات تهريب المخدرات. وترى هاتان المؤسستان أيضاً أن هذا النوع من الاتجار غير المشروع من شأنه أن يهدد الاستقرار والأمن على صعيد القارة.

١٤٣ - وفي هذا الصدد، قدمت تشاد معلومات عن مذبحة قتل فيها ٨٩ فيلا في آذار/مارس ٢٠١٣ في مدينة غانبا في جنوب تشاد.

١٤٤ - وأكدت الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا هذه المعلومات المتعلقة بتشاد، مشيرةً إلى مجزرة أخرى وقعت عام ٢٠١٢ وقُتل فيها أكثر من ٣٠٠ فيل في بوبا ندجيدا (شمال الكاميرون) على يد صيادين غير شرعيين مدججين بالأسلحة. ثم قدمت الجماعة تفاصيل عن مختلف خطط الطوارئ واستراتيجية مكافحة الصيد غير المشروع التي وضعتها في الآونة الأخيرة في ختام اجتماع لوزراء المياه والغابات ووزراء الدفاع في البلدان الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

١٤٥ - وأعربت اللجنة عن جزعها إزاء استفحال أعمال الصيد غير المشروع في المنطقة دون الإقليمية، وبخاصة في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وغابون والكاميرون، حيث تلقى فيها عدة مئات من الفيلة مصرعها كل سنة. وأشارت اللجنة إلى أن عائدات الصيد غير المشروع تستخدم في أنشطة غير مشروعة، ولا سيما أنشطة الجماعات المسلحة العاملة في المنطقة.

١٤٦ - تدعو اللجنة إلى تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء من جهة، ومع الشركاء على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، من جهة أخرى، من أجل زيادة الفعالية في مكافحة الصيد غير المشروع.

١٤٧ - وتوصي اللجنة بإدراج مسألة مكافحة الصيد غير المشروع في جدول أعمال اجتماعاتها، لكي يتم بانتظام تقييم التقدم المحرز في التصدي لهذه الظاهرة التي تشكل تهديداً خطيراً للسلام والأمن في وسط أفريقيا.

١٤٨ - وأُبلغت اللجنة بأن رئيس غابون، على بونغو أونديمبا، سيلقي كلمةً عن الصيد غير المشروع حين انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.

زاي – مناقشة موضوع محدد: الوساطة في منطقة وسط أفريقيا

١٤٩ – قدم ممثل وحدة دعم الوساطة التابعة لإدارة الشؤون السياسية إحاطةً عن مختلف الجوانب المتعلقة بالوساطة، بما في ذلك تعريفها، وآليات الأمم المتحدة في هذا الشأن، فضلاً عن بعض العناصر المتعلقة بمنطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية. وفي الأخير، واستناداً إلى استنتاجات حلقة عمل لبناء القدرات نظمت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ في ليبرفيل، غابون، لفائدة ممثلي الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والمكتب الإقليمي، اقترح توصيات عملية على الدول الأعضاء في اللجنة.

١٥٠ – وعملا بالتوجيهات المتعلقة بالوساطة الفعالة، التي أعدتها الأمانة العامة للأمم المتحدة بعد مشاورات واسعة النطاق، ذكر خبير الأمم المتحدة بأن ”الوساطة عملية يقوم بموجبها طرف ثالث بمساعدة طرفين أو أكثر، بموافقتها، على منع نشوب نزاع أو إدارته أو تسويته عن طريق مساعدة الطرفين أو الأطراف على صياغة اتفاق يقبل به الجميع“. وأوضح أن للوساطة منطقاً خاصاً بها. فهي تختلف عن الدبلوماسية الكلاسيكية، لأن الأمر لا يتعلق بلقاءات دبلوماسية منتظمة، بل بعملية مهيكلة. وسلط الضوء أيضاً على أهمية تهيئة بيئة مواتية تتمثل في موافقة الأطراف المعنية وتأييد الجهات الفاعلة الدولية. وفي الأخير، شدد على أن الوساطة تحتاج إلى دعم متخصص. وبالفعل، تبلغ المشاكل المرتبطة بعمليات السلام في يومنا هذا درجة من التعقيد تجعل حضور خبراء محنكين أمراً ضرورياً طيلة العملية وعلى جميع المستويات.

١٥١ – وأحاطت اللجنة علماً بوجود وحدة لدعم الوساطة ضمن إدارة الشؤون السياسية، وبقدرتها على التدخل أو إرسال وفد إلى أي مكان من العالم في غضون ٧٢ ساعة، مما يمكنها من المساهمة بخبرات جيدة.

١٥٢ – وأبرز ممثل إدارة الشؤون السياسية أهمية الدول والمنظمات الدولية في مجال الوساطة. وفي هذا الصدد، ينبغي تعزيز قدراتها لتمكينها من تقديم الدعم الفعال لعمليات الوساطة. وذكر أيضاً بأن الأمم المتحدة تظل على استعداد لتقديم الدعم، وفقا لاعتبارات مختلفة، وعند الاقتضاء وحسب الطلب، إلى مختلف الجهود التي تضطلع بها مختلف الجهات الفاعلة.

١٥٣ – وأحاطت اللجنة علماً بالتوصيات ذات الصلة بالموضوع التي قدمها ممثل إدارة الشؤون السياسية. ويتعلق الأمر على الخصوص بأهمية تعزيز قدرات المنظمات الإقليمية على تقديم الدعم لعمليات الوساطة، وبخاصة عن طريق تنظيم دورات تدريبية؛ وفائدة تحديد وتحليل القدرات المتوفرة حاليا، وذلك مثلا من خلال عقد اجتماع للخبراء حول وسائل واحتياجات تطوير قدرات الوساطة؛ واستشارة المنظمات غير الحكومية؛ وأهمية مراعاة

المنظور الجنساني؛ والإطار الدولي، ولا سيما مجموعة أصدقاء الوساطة العاملة في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة.

١٥٤ - وحيّت اللجنة بحرارة الإحاطة المقدمة عن الوساطة في منطقة وسط أفريقيا. فقد أكد المشاركون في المناقشة أن الوساطة ينبغي أن تندرج أكثر في سياق عام لمنع نشوب النزاعات بوصفها إحدى الأدوات المنصوص عليها في المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة. كما تم إبراز أهمية الحلول المحلية، وخاصة ثراء الخبرات المكتسبة في منطقة وسط أفريقيا. وأعرب الكونغو عن رغبته في أن يكون أول بلد من المنطقة دون الإقليمية ينضم إلى مجموعة أصدقاء الوساطة.

١٥٥ - وأشارت اللجنة إلى أهمية مراعاة الأسباب الجذرية للنزاعات، ودوافعها الحقيقية، وخصوصيات كل نزاع على حدة، ومنع نشوب النزاعات وتسويتها من جميع جوانبها، والحلول المحلية والعرفية لتسوية النزاعات (بوروندي ورواندا على سبيل المثال).

١٥٦- وشددت اللجنة على ضرورة الزيادة في إشراك المرأة في هيئات الوساطة ومبادراتها. وأوصت بأن يُدرج من جديد في جدول الأعمال العادي لاجتماعاتها البند المتعلق بتنفيذ القرارات ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩) بشأن المرأة والسلام والأمن، وقرار الجمعية العامة ٦٩/٦٥ بشأن المرأة ونزع السلاح ومنع الانتشار وتحديد الأسلحة.

حاء - تنفيذ إعلان ليبرفيل: استعراض الحالة المالية للجنة

١٥٧ - أثنت اللجنة على الدول الأعضاء فيها التي دفعت مساهماتها إلى الصندوق الاستئماني ودعت الدول التي لم تفعل ذلك بعد إلى الوفاء بالتزاماتها.

١٥٨ - وأشارت اللجنة إلى أن هذا الوضع يضر بحسن سير أعمالها.

١٥٩ - وأشادت اللجنة بالتزام الدول سياسياً وحثتها على الوفاء بتعهداتها، وفقاً لإعلان ليبرفيل.

١٦٠ - وطلبت اللجنة إلى أمانتها أن تقدم لها قبل كل اجتماع من اجتماعاتها بياناً شاملاً عن حالة مساهمات الدول الأعضاء.

طاء - مكان الاجتماع المقبل وموعده

١٦١ - قررت اللجنة عقد اجتماعها الوزاري السابع والثلاثين في نجامينا.

١٦٢ - وسيعقد هذا الاجتماع من ٢ إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

ياء - مسائل أخرى

١٦٣ - أكدت الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا من جديد الالتزام الذي تعهدت به في برازافيل بشأن ترجمة الوثائق إلى اللغة البرتغالية. وقد أثارت انتباه اللجنة مع ذلك إلى الصعوبات المالية التي تواجهها في تنفيذ هذه التوصية.

كاف - اعتماد تقرير الاجتماع الوزاري السادس والثلاثين

١٦٤ - اعتمدت اللجنة هذا التقرير في ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٣.

ثالثاً - كلمة شكر

١٦٥ - تمت تلاوة كلمة الشكر التالية:

”نحن ممثلو الدول الأعضاء في لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، المجتمعون بمناسبة انعقاد الاجتماع الوزاري السادس والثلاثين للجنة من ٢٠ إلى ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٣ في كيغالي،

نؤكد من جديد تمسكنا بمثل السلام والأمن والاستقرار التي لا غنى عنها لشعوبنا ولا محيد عنها لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في منطقتنا دون الإقليمية؛

نشيد بالجهود التي تبذلها بلداننا، فرادى ومجتمعة، في سبيل تحقيق السلام والأمن والاستقرار والتنمية؛

نعرب عن سرورنا بمناخ الوئام والإخاء والثقة المتبادلة الذي ساد طوال المدة التي استغرقتها أعمالنا؛

نعرب عن خالص شكرنا وعميق امتناننا لفخامة بول كاغامي، رئيس جمهورية رواندا، ولحكومة رواندا وشعبها، على حفاوة الاستقبال والعناية الأخوية اللتين حظينا بهما طيلة مقامنا في رواندا“.